الأمم المتحدة

A/72/PV.113

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة **١١٣**

الإثنين، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك ..... (سلوفاكيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٣ من جدول الأعمال (*تابع*)

٢٠٠١-٢٠١٠: عِقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا

مشروع القرار (A/72/L.68)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لإسواتيني لكي يعرض مشروع القرار A/72/L.68.

السيد ماسوكو (إسواتيني) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أعرض مرة أخرى، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، مشروع القرار المعنون ”تعزيز المكاسب والتعجيل بالجهود الرامية إلى مكافحة الملاريا والقضاء عليها في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، بحلول عام ٢٠٣٠“ (A/72/L.68).

شهدنا في الآونة الأخيرة توقفا في تحقيق المكاسب في المعركة ضد الملاريا. بعد سنوات عديدة من حدوث انخفاضات هائلة في داء الملاريا على الصعيد العالمي، أشار التقرير عن الملاريا في العالم الذي تصدره منظمة الصحة العالمية إلى اتجاه مثير للقلق في البيانات ذات الصلة وتوقف تحقيق التقدم. ومن هنا تنشأ الحاجة إلى مضاعفة جهودنا. يبين هذا الأمر أهمية مشروع القرار الذي نعرضه هنا اليوم، لأنه يشير أولا إلى الحاجة إلى توطيد المكاسب التي تحققت في مجال مكافحة الملاريا، ثم إلى تسريع الجهود التي تفضي إلى القضاء على المرض في نهاية المطاف بحلول عام ٢٠٣٠. وعليه، فمن الأهمية بمكان أن نركز على زيادة جهودنا في المعركة التي أمامنا.

ولذلك، يسرني أن أبلغ الجمعية العامة بأن بعض التحديثات التقنية قد أُدخلت على نسخة مشروع القرار لهذا العام ٢٠١٨ مع إضافة بعض الفقرات الجديدة التي سلط الضوء على التطورات الحالية. من أبرز هذه التطورات: أولا، قرار جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورتها العادية الحادية والثلاثين الذي أقر حملة ”القضاء على الملاريا يبدأ مني“ في تموز/يوليه. ثانيا، اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث الذي عُقد في لندن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

N1828021 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

في نيسان/أبريل، والذي تعهدت فيه الدول الأعضاء بخفض معدل انتشار الملاريا إلى النصف في بلدان الكومنولث بحلول عام ٢٠٢٣، بما في ذلك التعهد الذي قطعته الجهات المعنية بجمع ٤ بلايين دولار لصالح مكافحة الملاريا والقضاء عليها. وأخيرا، الاعتراف بأن الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا ممول رئيسي متعدد الأطراف لمكافحة الملاريا والقضاء عليها، وأن إحراز تقدم مستمر في القضاء على الملاريا سيعتمد، في جملة أمور، على النجاح في تحديد موارد الصندوق.

وما سبق يستجيب لدعوة مجموعة الدول الأفريقية، أثناء تقديم القرار ٣٢٥/٧١ بشأن هذا الموضوع العام الماضي، لزيادة التمويل بغية تمكين بذل الجهود لمواصلة تحقيق تقدم بدون عوائق. وبصفتنا ممثلين عن منطقة تضررت بشدة، فإننا ممتنون للالتزامات الجديدة التي تم التعهد بها، لأنها ستسد فجوة التمويل التي سبق تحديدها كمصدر للقلق. ونجدد الدعوة إلى توسيع نطاق التمويل المتاح لمكافحة وباء الملاريا وتوسيع قاعدة إيجاد الصندوق العالمي لمصادر تمويل لضمان استمرار دعم مبادراتنا.

في الختام، أود أن أعرب عن امتناننا للممثلين الذين شاركوا في المشاورات بشأن مشروع القرار على مشاركتهم وإسهاماتهم البناءة وما تحلوا به من روح توفيقية. ونعرب أيضا عن التقدير لمقدمي مشروع القرار، وندعو الوفود الأخرى إلى المشاركة في تقديمه. نحن نتطلع إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء كما كان الحال خلال السنوات السابقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/72/L.68، المعنون ”تعزيز المكاسب والتعجيل بالجهود الرامية إلى مكافحة الملاريا والقضاء عليها في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، بحلول عام ٢٠٣٠“.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه، منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المذكورة في الوثيقة A/72/L.68، أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار: إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإكوادور، وإندونيسيا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبولندا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وتايلند، وتركيا، وتشيكيا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، وسورينام، والسويد، وسويسرا، والفلبين، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، وميانمار، والنمسا، والهند، وهنغاريا، واليابان، واليونان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/72/L.68؟

اعتمد مشروع القرار A/72/L.68 (القرار ٣٠٩/٧٢).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم في سياق شرح الموقف بشأن القرار المتخذ للتو.

السيدة إكيلز – كوري (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): لا تبرح حكومة الولايات المتحدة تتشرف بأن تكون جزءا من الجهد العالمي الضخم والمتضافر للقضاء على وباء الملاريا وأثره المدمر على الأفراد والمجتمعات المحلية. لقد كان التقدم المحرز خلال السنوات الخمس عشرة الماضية رائعاً بالفعل. لم تعد الملاريا السبب الرئيسي للوفاة بين الأطفال دون سن الخامسة في أفريقيا، وتحول العديد من البلدان برامجها من التركيز على السيطرة على المرض للقضاء عليه. ومع ذلك، فإن هذه العملية هشة ولم تكن ولن تكون أبداً عملية سلسة. تدرك حكومة الولايات المتحدة أن الدعم المستمر عبر الزمن ضروري. وقد التزمت حكومة الولايات المتحدة بتقديم أكثر من ٦,٨

بليون دولار على المستوى الثنائي لمكافحة الملاريا والقضاء عليها من خلال مبادرة رئيس الولايات المتحدة للملاريا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما يقرب من ثلث التزامات الولايات المتحدة البالغ مجموعها ١٥,٦ بليون دولار للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا تعود بالفائدة على البرامج القطرية للبلدان التي تتوطنها الملاريا. إن مبادرة رئيس الولايات المتحدة لمكافحة الملاريا، التي تم إطلاقها في عام ٢٠٠٥ في ثلاثة بلدان فقط، تدعم الآن ٢٤ برنامجًا في بلدان ينتشر فيها وباء الملاريا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وثلاثة برامج في منطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية في آسيا، حيث تهدد مقاومة العقاقير، فعالية الأدوية المضادة للملاريا.

إن الولايات المتحدة بانضمامها إلى توافق الآراء بشأن اعتماد القرار ٢٠٩/٧٣، فهي تشيد بجهود الدول الأعضاء والتزامها بالقضاء على الملاريا وتشيد بالتقدم الذي أحرزته حتى الآن، وتحض الدول الأعضاء على الحفاظ على التزامها السياسي وتمويلها، وتقر بالمخاطر التي تشكلها مقاومة المبيدات الحشرية والعقاقير المضادة للملاريا.

ونحن نعترف بالتقدم المحرز في أجزاء من أفريقيا وأمريكا اللاتينية، لا سيما في البلدان التالية، التي ثبت مؤخرا خلوها من الملاريا أو التي توشك على تحقيق ذلك في المستقبل القريب: باراغواي والسلفادور والأرجنتين. وتقر حكومة الولايات المتحدة أيضاً بالتقدم الذي أحرزته منظمة الصحة العالمية في منطقة جنوب شرق آسيا، حيث تمضي ثمانية من البلدان التسعة التي يتوطن فيها وباء الملاريا في سبيلها لتحقيق خفض لا تقل نسبته عن ٤٠ في المائة في حالات الإصابة بحلول عام ٢٠٢٠، والهند على المسار الصحيح لتحقيق انخفاض في حدود يتراوح بين ٢٠ إلى ٤٠ في المائة.

وتتشاطر الولايات المتحدة الرأي المعرب عنه في القرار الذي يعترف بالحاجة إلى تعزيز مراقبة الملاريا وتحسين نوعية البيانات، وتحض الهيئات العالمية المعنية بمكافحة وباء الملاريا، على استخدام البيانات لاتخاذ قرارات تستند إلى الأدلة. وبالنظر إلى تدفق البيانات والتقدم في تطوير منتجات جديدة لمكافحة الملاريا، فإن حكومة الولايات المتحدة تقف على أهبة الاستعداد للعمل مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من المؤسسات لكفالة تطور التوصيات التقنية العالمية بوتيرة تواكب البيانات الواردة والتقدم في مجال البحوث والتطوير. وفيما يتعلق بعبارة الحق في الصحة الوارد في الفقرة ٢٢ من القرار وفي ضوء الفقرة ١ من المادة ٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تفسر الولايات المتحدة الإشارات إلى التزامات الدول على أنها تنطبق فقط في حدود ما تعهدت به من التزامات. ونلاحظ أنه لدى البلدان مجموعة واسعة من السياسات والإجراءات التي قد تكون مناسبة في تعزيز الإعمال التدريجي للحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية.

أخيرا، وكما ذكرنا على مدى عدة سنوات متتالية، ليس من الملائم أن تتحدث وثيقة من وثائق الأمم المتحدة عن العمل الجاري أو المستقبلي لمنظمة التجارة العالمية، أو أن تقوض الولاية والعمليات المستقلة لتلك المنظمة. إن المناقشة الواردة في الفقرة ٣٤ من قرار تعديل المادة ٣١ من اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية مختلة التوازن ومنحازة، وليس من المناسب أن تدعو الأمم المتحدة أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى اتخاذ إجراء بشأن هذه المسألة. لذلك، وكما كان الحال في العام الماضي، سيتعين على الولايات المتحدة أن تنأى بنفسها عن الفقرة ٣٤، ونصر على أن إدراج تلك الصيغة في القرار لا يشكل أساسا للمفاوضات في المستقبل.

ونحن نرى أن من المؤسف أن العديد من المفاوضات قد توقفت بسبب نفس القضايا المحيطة بالملكية الفكرية التي تلهب بشكل لا لزوم له مناقشة تحديات صحية خطيرة. وقرار هذا

العام بشأن الملاريا يسلط الضوء على الطريقة التي اختارت بها بعض البلدان البحث عن برامج أخرى، حتى عندما تكون ذات صلة ضئيلة أو غير ذات صلة بالموضوع قيد النظر. وفي حالة الملاريا، نلاحظ أنه بالنسبة للأدوية المضادة للملاريا على قائمة منظمة الصحة العالمية النموذجية للأدوية الأساسية، لا توجد براءة واحدة في بلد واحد لا تزال سارية المفعول. لذلك فإن مما يجافي المنطق التأكيد على أن الملكية الفكرية يمكن أن تشكل عائقا أمام الوصول إلى الأدوية المضادة للملاريا.

ومن ناحية أخرى، فإن الملكية الفكرية ضرورية لتطوير أدوية جديدة، بما في ذلك الأدوية الجديدة التي سنحتاج إليها لعلاج الملاريا عندما تنشأ مقاومة لنظم العلاج الحالية. لذلك يساور الولايات المتحدة القلق من أن التهديد باستخدام الترخيص الإلزامي أو استخدامه سيخنق البحث والتطوير الذي سيكون ضروريا لإنقاذ الأرواح في المستقبل. ونرجو أن يكون هذا البيان جزءا من الوثائق الرسمية لأعمال هذه الجلسة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الوحيد في سياق شرح الموقف بعد اتخاذ القرار ٣٠٩/٧٢. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٦٦ من جدول الأعمال (*تابع*)

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

مشروع القرار (A/72/L.57/Rev.1)

مشروع التعديل (A/72/L.71)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة مصر لعرض مشروع القرار A/72/L.57/Rev.1.

السيدة الجرف (مصر) (*تكلمت بالإنكليزية*): باسم مجموعة ال٧٧ والصين، يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة مشروع القرار المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“، الوارد في الوثيقة A/72/L.57/Rev.1.

لا يمكن المبالغة في قيمة مشروع القرار لأنه يلقي الضوء على التقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في تنفيذ مختلف برامجها ومشاريعها الإنمائية بدعم من الشركاء في التنمية. يعطي مشروع قرار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا فكرة عن المدى الذي بلغته أفريقيا منذ أن اتخذت الجمعية العامة القرار السابق بشأن هذا الموضوع (القرار ٣٢٠/٧١) ويسلط الضوء بقوة على المجالات التي تحتاج إلى دعم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهو يوفر، من نواح عديدة، سجلا، من سنة إلى أخرى، بما حققته أفريقيا.

ويعيد مشروع القرار كذلك التأكيد على أهمية الدعم الدولي في مجال التنمية. ويشكل إحراز التقدم في التنمية ودعم التنمية جانبين حيويين يكفلان تنفيذ الأهداف الطموحة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهما يرتبطان بخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، ونحن نعتقد أنهما سيؤديان في نهاية المطاف إلى تمكين قارتنا وشعوبها من القضاء على الفقر. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتذكير بأن خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ تحدد مخطط التنمية في أفريقيا حتى العام ٢٠٦٣، وهو مقسم إلى خطط تنفيذ مدة كل منها ١٠ سنوات. وتخاطب الشراكة

الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومشروع القرار هذا مباشرة تلك العلاقة التنموية.

لقد شهدنا انفتاحا أكبر، هذا العام، في عملية صياغة النص، يهدف إلى تبسيط النص وجعله أكثر تركيزا. غير أننا نعتقد أنه كان هناك تركيز أكثر من اللازم على اختصار النص، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى نتيجة مفادها ألا يتم تناول المضمون بشكل كامل. تشكل الشراكة الجديدة انعكاسا هاما للمسؤولية التي حملتها البلدان الأفريقية من أجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي الاعتراف بالتوازن المعزز والإيجابي بين الإجراءات التي تتخذها الحكومات الأفريقية واستجابة المجتمع الدولي ودعمه من خلال تجسيده في مشروع القرار. وهنا يكمن الاستقرار الذي تمس الحاجة إليه الذي يشكل أمرا أساسيا لتلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للقارة.

لقد شهدنا للأسف، بدلا من دعم هذا التوازن الهام، ما يمكن اعتباره فقط محاولات متعمدة لإضعاف مشروع قرار هذا العام بقدر كبير. وترى المجموعة أن هذا النهج يتعارض مع المشاعر المبينة في خطة عام ٢٠٣٠، التي تكمل تماما خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ويسعى مشروع القرار هذا إلى التأكيد على الاتساق والتنسيق في تنفيذ الخطتين. يجب أن ينظر إليهما في سياق واحد.

ويؤكد مشروع قرار هذا العام على أهمية تهيئة بيئة محلية تفضي إلى تشجيع مباشرة الأعمال الحرة وإضفاء الطابع الرسمي على أنشطة القطاع غير الرسمي. ويدعو كذلك إلى الاستثمار في الغرض الصريح المتمثل في النهوض بمناخ استثماري شفاف ومستقر ويمكن التنبؤ به. إن تلك الجوانب من الجوانب المطلوبة لتعزيز الحكم الرشيد في القارة الأفريقية، وهو ما تشير إليه الفقرة ٤ من مشروع القرار باعتباره ”التنفيذ السليم للالتزامات التعاقدية واحترام حقوق الملكية، ويندرج في إطار سياسات ومؤسسات اقتصادية كلية سليمة“.

وكذلك ترد على نحو جيد، في مشروع القرار هذا، الأهمية الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يشكل مصدرا رئيسيا لتمويل التنمية، والحاجة إلى توسيع وتعزيز صوت ومشاركة البلدان النامية في المنتديات الدولية. ونشير إلى أن مشروع القرار يذكر المساعدة الإنمائية الرسمية، داعيا البلدان المتقدمة إلى الوفاء بالتزامها بتخصيص ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، مع توجيه ما بين ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي إلى أقل البلدان نموا. وعلاوة على ذلك، يذكر مشروع القرار هذا التجارة الدولية بوصفها محركا للنمو الاقتصادي الشامل للجميع ويدعو إلى الاتساق في السياسات التجارية إزاء البلدان الأفريقية. ويدعو مشروع القرار كذلك إلى بناء القدرات والمساعدة في مواجهة التحديات الناجمة عن تحرير التجارة.

غير أنني أود أن أضيف أننا كنا نود أن نرى المزيد بشأن الشواغل المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا، وبصفة خاصة ضآلة حصة أفريقيا من حجم التجارة الدولية. ويرحب مشروع القرار بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها في تنفيذ الشراكة الجديدة وصوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن مجالات التقدم التي سلط عليها الضوء، لحسن الحظ، في مشروع القرار هذا، مجال الزراعة. وتعرب المجموعة عن أسفها لأنه لم يُسهب في ذكر التقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في ذلك الصدد.

ومن المجالات الأخرى التي سلط عليها الضوء الأمثلة الواضحة للتقدم المحرز، ولا سيما من خلال التعاون فيما بين البلدان الأفريقية من أجل تعزيز الشراكات المبتكرة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع الهياكل الأساسية. ونأمل ألا يتم التخفيف من صيغة هذا الجانب في مشاريع القرارات المستقبلية. وتأمل المجموعة في أن ترى تعزيزا لأمثلة تثبت أن أفريقيا ككل تسير على الطريق الصحيح.

ونحن، كمجموعة منفتحة ومستعدة للعمل بشأن عملية مستمرة ترمي إلى وضع مفاهيم استشرافية التفكير وإلى صقل الطبيعة الخاصة لمسائل، مثل دعم إنشاء قطاع صناعي شامل للجميع؛ وتعزيز القدرة على تعزيز النظم الصحية الوطنية؛ وزيادة مستوى القدرة على مواجهة التحديات التي يطرحها تغير المناخ والجفاف وتدهور التربة والتصحر؛ والعديد من المسائل الأخرى التي تحول دون تحقيق أهدافنا المشتركة.

وفي ذلك الصدد، يعطي إعلان بيجين ومنتدى التعاون الصيني الأفريقي وخطة عمل بيجين (٢٠١٩-٢٠٢١) التي اعتمدتها البلدان الأفريقية والصين في مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي لعام ٢٠١٨ الذي عقد مؤخرا، مغطيا مجالات من قبيل تشجيع الصناعة والبنى التحتية والاتصال وتيسير التجارة والرعاية الصحية والتنمية الخضراء – زخما قويا لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠.

ويتمثل هدف مجموعة الـ ٧٧ والصين الأساسي من مشروع القرار هذا وغيره في التوصل إلى توافق في الآراء. ويساور المجموعة قلق عميق من أن مشروع قرار يهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا ويبرهن على التقدم الذي أحرز في أفريقيا يخضع للتصويت في الجمعية العامة. نحن ندعو جميع الدول الأعضاء إلى التصويت لصالح مشروع القرار.

وأخيرا، أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكري لممثلي الجزائر وأنغولا على جهودهما الجديرة بالثناء ودورهما كمنسقين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. كما أشكر ممثلة جنوب أفريقيا على دورها في تيسير المشاورات بشأن مشروع القرار واتصالاتها المتميزة بهدف تقديم نص متوازن لينظر في اعتماده.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أدخل تنقيحا شفويا على الفقرة الثانية عشرة من الديباجة، وهو تغيير كلمة ”تشير“ إلى ”ترحب“. وقد أُبلغت جميع الدول الأعضاء بهذا التنقيح الشفوي. وكذلك أعرب عن شكري لجميع الوفود على جهودها الرامية إلى الالتزام والمشاركة على بناء، وكذلك لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا لما قدمه من دعم طوال كامل عملية المشاورات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة لعرض مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/72/L.71.

السيدة إكيلز – كوري (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لعرض مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/72/L.71. منذ وضع أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠١٥، لاحظت الولايات المتحدة أن دولة عضو معينة سعت دوما إلى إدخال لغة تروج للتعاون المربح للجميع أو التعاون المفيد للطرفين كنموذج للتعاون الإنمائي في العديد من مشاريع القرارات بشأن طائفة من القضايا المتصلة بالتعاون الإنمائي. وفي عام ٢٠١٥، عندما وُضعت أهداف التنمية المستدامة، لم يكن لهذا المفهوم معنى واضح يتجاوز استخدامه الشائع المقبول عموما في اللغة الإنكليزية. ولكن، خلال السنوات الثلاث الماضية، باتت الولايات المتحدة تشعر بقلق متزايد إزاء عواقب إدراج هذه الصياغة، لا سيما كجزء من جهود ترمي إلى تمييز هذا الشكل من التعاون الإنمائي على أنماط أخرى. وتتمثل مخاوفنا في أن الأثر العملي المترتب على الترويج لهذا النمط من التعاون الإنمائي هو إرساء المقايضة بين البلدان النامية وشركائها في التنمية حيث تتوقع إحدى الجهات الفاعلة الإنمائية تحقيق بعض الفوائد الملموسة من التعاون في مقابل مساعدتها للبلدان النامية. وهذا النمط من التعاون الإنمائي يتعارض مع أفضل الممارسات، بما فيها تلك المبينة في المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي. كما أن هذا النمط من المساعدة المشروطة هو نقيض ذلك النوع من الشراكات الفعالة والمستدامة التي عملت الولايات المتحدة والجهات المانحة

المتماثلة التفكير وشركاؤنا في التنمية، بما في ذلك شركاء أفريقيا. على بنائه منذ عقود. وعوضا عن دعم التنمية المستدامة بحق، فإننا نشعر بالقلق لأن ما يسمى بنموذج التعاون المفيد للطرفين يفضي إلى مستويات من الديون لا يمكن تحملها إلى جانب الفساد وضعف النتائج الإنمائية، وفي أسوأ الحالات إعادة هيكلة الأصول الوطنية الأساسية التي ينبغي أن تكون متاحة للإسهام في التنمية الاقتصادية والصحية الطويلة الأجل والتنمية المستدامة في بلد نام. وهذا التعديل الذي اقترحته الولايات المتحدة هو تغيير بسيط وصغير من شأنه أن يساعد على تحقيق هدف إعادة التوازن إلى التعديل وإنهاء الجهود المبذولة لتمييز شكل معين من أشكال المساعدة الإنمائية على جميع الأشكال الأخرى. ولهذه الغاية، حثت الولايات المتحدة جميع الدول الأعضاء على التصويت لصالح التعديل المقترح من الولايات المتحدة بتغيير عبارة ”مربح للجميع“ إلى كلمة ”الدولي“، وتأمل الولايات المتحدة أن تحظى بدعم جميع الدول الأعضاء، التي تؤمن بأن التنمية المستدامة ينبغي أن تكون الهدف من القرار بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/72/L.57/Rev.1، المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“ ومشروع التعديل A/72/L.71 لمشروع القرار.

وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة A/72/L.57/Rev.1، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار A/72/L.57/Rev.1: جورجيا وتركيا. وإذا رغبت أي بلدان أخرى أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/72/L.57/Rev.1 بصيغته المصوبة شفويا، يرجى الإشارة إلى ذلك بالضغط على زر الميكروفون.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٩٠ من النظام الداخلي للجمعية، ستبت الجمعية أولا في مشروع التعديل المقترح، المعمم في الوثيقة A/72/L.71.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل

المؤيدون:

إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، صربيا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان

المعارضون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، أفغانستان، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، جمهورية إيران الإسلامية، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، بروني دار السلام، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تونس، تونغا، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا

الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جيبوتي، رواندا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، سيراليون، شيلي، الصين، طاجيكستان، عمان، غابون، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، فانواتو، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، قطر، كابو فيردي، كازاخستان، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لبنان، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، هندوراس، اليمن

الممتنعون:

توفالو، جمهورية أفريقيا الوسطى، غينيا الاستوائية، النرويج

رُفض مشروع تعديل مشروع القرار A/72/L.57/Rev.1 بأغلبية ١٠٦ أصوات مقابل ٤٦ صوتا، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/72/L.57/Rev.1 ؟

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، توفالو، تونس، تونغا، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، صربيا، الصين، طاجيكستان، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، فانواتو، فرنسا، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، كابو فيردي، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان

المعارضون:

الجمهورية الدومينيكية، الولايات المتحدة

اعتُمد مشروع القرار A/72/L.57/Rev.1 في مجموعه بأغلبية ١٥٩ صوتاً مقابل صوتين (القرار ٧٢/٣١٠).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت تقتصر مدته على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد شارفاث (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. كما يحظى هذا البيان بتأييد البلدان المرشح لعضوية الاتحاد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك، فضلا عن جورجيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا.

في البداية، نود أن نشكر وفد جنوب أفريقيا بوصفه ميسر عملية التفاوض بشأن الشراكة الاقتصادية الجديدة للتنمية الأفريقية، ومصر، كرئيس لمجموعة الـ ٧٧، وأخيرا الجزائر وأنغولا اللتين مثلتا مجموعة الـ ٧٧.

في البداية، نود أن نشكر وفد جنوب أفريقيا بوصفه ميسراً لعملية التفاوض المتعلقة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ ومصر، التي تتولى رئاسة مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ والجزائر وأنغولا، اللتين مثلتا مجموعة الـ ٧٧ والصين في المشاورات غير الرسمية. وأود أن أشيد بعمل الميسّر والزملاء الذين يمثلون المجموعات والأعضاء للحد من طول القرار ٧٢/٣١٠. هذا يمثل خطوة إلى الأمام، وقد شارك الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مشاركة بناءة في القرار على هذا الأساس.

في حين أن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء قد انضموا إلى توافق الآراء بشأن هذا القرار اليوم، نحيط علماً أيضاً بأن بعض الشواغل لم تتجسد في النص النهائي، الذي لا يزال نصا إعلانيا وخالياً من أي بعد تنفيذي من شأنه أن يُحدث فرقاً حقيقياً في حياة الناس في أفريقيا وشركائهم. وكما قلنا مراراً وتكراراً، لدينا الوثائق الأساسية الثلاث التي اتفقنا جميعاً عليها في عام ٢٠١٥، وهي: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ خطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية؛ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ويجب علينا أن نركز الآن على تنفيذ تلك الالتزامات السياسية. وهذا يعني تحويل العمل الذي نقوم به هنا في نيويورك من أجل تحديث القرارات الأخرى، مع التركيز على النتائج بقوة ووضوح.

وبدلاً من ذلك، نرى في هذا القرار مفاهيم جديدة وإضافية وغامضة مفروضة على الدول الأعضاء. وأنا أشير إلى الفقرة ٢٨. فنحن لا نعتقد أن الشعارات تقربنا من تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ أو خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. مفهوم التعاون المفيد للجميع قد تغير إلى حد كبير من الوقت الذي أدرج فيه في خطة عام ٢٠٣٠، ليصبح أداة للتعاون الإنمائي تدعو إلى مكاسب اقتصادية متبادلة وتتمتع بالأولية على احتياجات التنمية المستدامة في البلدان المتلقية. نحن نرفض تلك الفكرة والمفهوم الكامن وراءها.

علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالفقرة ٥٥، فإن سعينا إلى تحقيق خطة أكثر تركيزا واتساقا بشأن المسائل المتصلة بالتنمية في الأمم المتحدة ليس بجديد. إنه جزء من الحاجة إلى إعادة تنشيط خطة تنمو من حيث الحجم والعبء وعدم الصلة. إن هذا القرار، للأسف، مثال واضح على ما أضعنا من مناسبات لإحداث تغيير هنا في الأمم المتحدة. كان يمكن بسهولة وبصورة أنسب صوغ ٩٠ في المائة من محتواه في فقرات الديباجة. ومن هذا الجانب، لا يختلف قرار هذا العام عن قرار العام الماضي (القرار ٧١/٣٢٠)، الذي لا يختلف بدوره عن سابقه. ورغم تحديثه على النحو المناسب، فلا حاجة لتقديم هذا القرار ولا ينبغي تقديمه على أساس سنوي. ولهذا السبب أيضاً سينظر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه فيما إذا كان سيشارك في

هذه المفاوضات مرة أخرى أثناء الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

وعلى الرغم من المسائل السابق ذكرها، فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تود أن تعيد تأكيد التزامها بالتنفيذ الكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، ونتطلع إلى مواصلة الحوار والتعاون البناءين.

السيد شو جونغ شينغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): يؤيد الوفد الصيني تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

في عام ٢٠١٥، اعتُمدت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. والتزم قادة العالم في تلك الوثيقة بصورة مشتركة بتعزيز القضية الهامة للتنمية المستدامة للبشرية جمعاء. وتنصّ خطة عام ٢٠٣٠ صراحة على أن جميع الأطراف ينبغي أن تلتزم بالتعاون المفيد للجميع بحيث يمكن تشارك فوائد التنمية من جانب جميع بلدان العالم. إن تعزيز التعاون المفيد لجميع الأطراف هو تعهد رسمي لجميع أعضاء الأمم المتحدة في خطة عام ٢٠٣٠ وهو لبنة هامة ومبدأ أساسي لإنجاز الخطة. وهو أحد المبادئ التي ينبغي صونها والتقيد بها. وينبغي ألا يتعرض للخطر أو التقويض تحت أي ذريعة كانت. تستفيد بعض الأطراف من هذا المبدأ الهام مع القيام في الوقت نفسه بتعريضه للخطر أو بتقويضه.

تؤيد الصين تأييدا تاما الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا واتخاذ القرار ٣١٠/٧٢ بتوافق الآراء. ونأسف بالغ الأسف لأن بعض البلدان طلبت إجراء تصويت مسجل. ما فتئت الصين تؤيد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مع البلدان الأفريقية، ونؤيد اتباع مبدأ الإخلاص والنتائج الحقيقية والصداقة والنوايا الحسنة، فضلاً عن مبدأ السعي إلى تحقيق الصالح العام والمصالح المشتركة. لطالما وقفت الصين مع البلدان الأفريقية. وقد عملنا معاً في وئام ومضينا قُدماً.

وقد عقدت الصين والبلدان الأفريقية في الآونة الأخيرة مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا في عام ٢٠١٨. وقد تداول قادة الصين وأفريقيا بشأن موضوع ”الصين وأفريقيا: نحو مجتمع أقوى مع مستقبل مشترك من خلال التعاون المفيد لجميع الأطراف“. ومن خلال تبادل الآراء والمشاورات المتعمقين، قرروا اعتماد ثماني مبادرات للتعاون، تشمل مجالات من قبيل النهوض بالصناعة، ووصل البنى التحتية، وتيسير التجارة، والتنمية الخضراء، وبناء القدرات، والرعاية الصحية، والتبادل بين الشعوب، والسلام والتنمية. واتفق القادة على تحقيق المواءمة الوثيقة والاستراتيجية بين مبادرة الحزام والطريق، وخطة عام ٢٠٣٠، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للبلدان الأفريقية، من أجل بثّ روح جديدة في تنميتنا المشتركة من خلال التعاون المفيد لجميع الأطراف.

وفي مؤتمر قمة بيجين، أشار الرئيس شي جينبينغ إلى أن الصين احترمت أفريقيا على الدوام وأحبتها ودعمتها. إننا نتبع نهجاً يرتكز على خمس محاور في علاقاتنا مع البلدان الأفريقية، وهي عدم التدخل في سعي البلدان الأفريقية على مسارات التنمية التي تناسب ظروفها الوطنية؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأفريقية؛ وعدم فرض إرادتنا على البلدان الأفريقية؛ وعدم ربط الشروط السياسية بالمساعدات المقدمة إلى أفريقيا؛ وعدم البحث عن المكاسب السياسية الأنانية من الاستثمار والتعاون التمويلي مع أفريقيا. ونأمل أن تطبق بلدان أخرى هذا النهج الخماسي المحاور عند التعامل مع المسائل المتعلقة بأفريقيا. وتدعم الصين البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى تحقيق تنميتها الذاتية والمستقلة، بحيث يمكن أن تتمتع الشعوب الأفريقية بحياة أسعد وأفضل.

السيدة إكيلز – كوري (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): طوال المفاوضات بشأن القرار ٧٢/٣١٠، جعلنا شواغلنا إزاء هذا النص معروفة. وقد قدمنا مراراً الصيغ البديلة خلال المفاوضات، واقترحنا اليوم تعديلاً بنّاء بروح التوافق التي من شأنها أن تكفل أن يظل هذا القرار متمشياً مع مبادئ الأمم المتحدة. ولذلك فإننا نشعر بخيبة الأمل لأن تلك الجهود وغيرها من الجهود الرامية إلى معالجة وجود عبارات غير مناسبة في هذا النص لم تكلل بالنجاح. ونتيجة لذلك، شعرت الولايات المتحدة بأنها مضطرة إلى التصويت اليوم ضد قرار هذا العام بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“، بسبب وجود خطاب سياسي قومي لدولة عضو وحيدة في النص.

تشيد الولايات المتحدة بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لتحقيق أهداف وتطلعات الشراكة الجديدة. ونؤيد بقوة المهمة الشاملة للشراكة الجديدة من أجل التصدي للتحديات الحاسمة الأهمية المتمثلة في الفقر والتنمية والتهميش التي تواجه أفريقيا على الصعيد الدولي. إن الولايات المتحدة تؤيد بقوة الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي نحو هدفنا المشترك المتمثل في أفريقيا يسودها الاستقرار والازدهار. ومن الأمثلة الواضحة على التزامنا، نفخر بأن نكون إحدى البلدان غير الأفريقية التي تنشئ بعثة دبلوماسية منفصلة إلى الاتحاد الأفريقي، ما يجسّد العلاقة القوية التاريخية العميقة بين أفريقيا والولايات المتحدة.

منذ عام ٢٠٠٧، ساهمت الولايات المتحدة بأكثر من بليون دولار في صورة تبرعات ودعم عيني إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقدّمت خطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للإغاثة من الإيدز، منذ إنشائها عام ٢٠٠٤، ما يزيد على ٦٧ بليون دولار إلى أفريقيا، بما في ذلك العلاجات المنقذة للحياة لأكثر من ١٣,٣ مليوناً من الرجال والنساء والأطفال، ومكّنت أكثر من ٢,٢ مليون طفل من أن يولدوا غير مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في القارة. ومع الاتحاد الأفريقي، نأمل في إنشاء المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض.

هذه مجرد أمثلة قليلة على الكيفية التي يمكن بها للولايات المتحدة والاتحاد الأفريقي مواصلة التعاون للتصدي للتحديات التي تواجه أفريقيا.

ولا تزال الولايات المتحدة تبحث عن مجالات جديدة للتعاون والتآزر مع شركائنا الأفارقة. إلا أنه لا يمكننا أن نؤيد مشاريع قرارات بشأن هذا الموضوع طالما أنها تشمل إشارات إلى التعاون المفيد لجميع الأطراف، كما يرد في الفقرة ٢٨ من قرار اليوم. ما برحت إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تروج لهذه اللغة وعبارات أخرى مماثلة في محاولة لتعزيز برنامج سياسي داخلي لرئيسها عن طريق سياسات الأمم المتحدة وبرامجها ووثائقها. ولا ينبغي لأي منا أن يدعم إدراج لغة تستهدف جمهورا سياسيا محليا في وثائق متعددة الأطراف، ولا ينبغي أن ندعم لغة تقوض المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة. ولن تؤدي الطرق المختصرة نحو تحقيق الرخاء الاقتصادي والتنمية الاجتماعية التي تنحي جانبا سيادة القانون وحقوق الإنسان والحكم الرشيد ومشاركة المجتمع المدني، أو التي من شأنها أن ترهن مستقبل البلدان الاقتصادي وتراثها الوطني، إلا إلى تقويض التنمية المستدامة الحقيقية، ولا سيما بالنسبة للفئات الأكثر ضعفا بيننا.

إن التزام الولايات المتحدة بالتنمية الدولية مكرس في استراتيجية الرئيس للأمن القومي. ولا نزال أكبر مقدم للمساعدة الإنمائية الرسمية، ونواصل دعم البلدان الأكثر احتياجا، فيما نشجع على اتباع نهج للاعتماد على الذات والقدرة على التكيف. ونحن ملتزمون بمواصلة دعمنا للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لمواجهة التحديات الحرجة على أرض الواقع، حيثما يكون لذلك أكبر الأثر.

وفي الوقت نفسه، لا بد لي أن أكرر التأكيد على الشواغل المعروفة بشأن جوانب معينة من خطة التنمية المستدامة لعام

٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وخاصة الصيغة اللغوية بشأن تغير المناخ ونقل التكنولوجيا. وفي هذا الصدد، أحيل الجمعية العامة إلى تعليل التصويت الذي أدلينا به عند اعتماد الإعلان الوزاري الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في تموز/يوليه. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا لم نتمكن من الانضمام إلى توافق الآراء بشأن المحاولة الواردة في الفقرة ٣٣ لتحديد الخصائص الملائمة للنظم الدولية المستقلة عن منظومة الأمم المتحدة. ونرفض أي نصوص تقترح أن تقوم المنظمة بتوجيه المؤسسات المتعددة الأطراف المستقلة الأخرى فيما يتعلق بالسياسات التجارية للبلدان الأعضاء، بما في ذلك الإشارة إلى تحسين سبل الوصول إلى الأسواق في الفقرة ٤٤.

ونشعر بخيبة أمل لأننا اضطررنا اليوم للتصويت معارضين للقرار المتخذ للتو. ولا ينبغي بأي حال من الأحوال تفسير التصويت بأنه يقلل من دعمنا لأهدافنا المشتركة وشراكتنا مع أفريقيا، ونحث بقوة أصدقائنا وشركائنا الأفارقة على العمل معنا للمضي قدما لتجنب مثل هذه النتائج في المستقبل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت بعد التصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٦٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

(ب) أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

مشروع القرار (A/72/L.59/Rev.1)

مشروعا التعديلين (A/72/L.70 **و** A/72/L.72)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة مصر لعرض مشروع القرار A/72/L.59/Rev.1.

السيدة الجرف (مصر) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بالبيان التالي باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين لعرض مشروع القرار A/72/L.59/Rev.1، بشأن تنفيذ التوصية الواردة في تقرير الأمين العام (A/72/223) عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. نعتقد أن مشروع القرار لا يزال يشكل منطلقا هاما لتعزيز مسؤولية أفريقيا ودورها في ضمان السلام والأمن في القارة، ويستلزم ضرورة أن تعزز أفريقيا قدرتها على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وحل النزاعات بالوسائل السلمية.

تقر مجموعة الـ ٧٧ والصين بالاتجاهات الإيجابية وأوجه التقدم في السعي إلى إحلال السلام الدائم في أفريقيا. كما يؤكد مشروع القرار على الحاجة إلى تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق السلام الدائم كشرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة ملحة إلى مواصلة تنمية القدرات البشرية والمؤسسية في أفريقيا، وبوجه خاص في البلدان الخارجة من نزاعات. وتشير المجموعة إلى أن البلدان الأفريقية قد اتخذت خطوات عديدة للتصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك في التعامل مع الإرهاب وعدم الاستقرار، من خلال إنشاء القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، ومن خلال نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وتساعد تلك الجهود الجديرة بالثناء على إظهار عزم أفريقيا على إيجاد حلول للتحديات الأمنية الخاصة بها، على الرغم من محدودية قدراتها ومواردها. وعلاوة على ذلك، أبدت البلدان الأفريقية التزاما متزايدا بسيادة القانون والحكم الرشيد. وقد أصبحت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران إطارا فريدا ومبتكرا لتعزيز الحكم الرشيد، فضلا عن السلام الدائم والتنمية المستدامة في جميع أنحاء القارة.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن تركز جميع الجهود على ضمان الوسائل الضرورية للتنفيذ، بما في ذلك الموارد المالية، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات. ويجب أن يكون المقياس طموحا بما فيه الكفاية لتلبية تطلعات أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها تجاه خطة عمل أديس أبابا، بما في ذلك ما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، حيث إن المعونة لا تزال مصدرا هاما لتمويل التنمية في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا.

وترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أنه من أجل استكمال وتعزيز الجهود الأفريقية الرامية إلى التصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن في القارة، من الأهمية بمكان أن يعزز الشركاء دعمهم لأنشطة السلام والأمن الأفريقية، والمساعدة على بناء قدرة القارة على منع نشوب النزاعات وحلها من خلال زيادة المساعدات المقدمة. فما من بلد أو منظمة يمكن أن تجد حلا لهذه التحديات بمفردها. وعلاوة على ذلك، تؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين على أهمية الشراكة النموذجية والطويلة الأمد القائمة بين الأمم المتحدة وأفريقيا، ولا سيما من خلال دعم إنشاء منظومة السلم والأمن الأفريقية وتفعيلها، والتي تشمل التعاون بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ويتضمن مشروع قرار هذا العام عناصر جديدة للمضي قدما في الجهود التي تبذلها أفريقيا في هذا الصدد. ويؤكد على أهمية اتباع نهج شامل للحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات من خلال معالجة أسبابها الجذرية. ويعد تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر وتعزيز المصالحة والوحدة على الصعيد الوطني أمرا حاسما للتصدي لاتساع النزاعات في القارة الأفريقية.

ويشدد مشروع القرار على ضرورة التصدي للآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتغير المناخ والتصحر وتدهور الأراضي في أفريقيا. إن مبادرات تعزيز قدرة القطاع الزراعي في أفريقيا، وبخاصة البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وغيره من المبادرات، مثل مبادرة الجدار الأخضر لمنطقة الصحراء الكبرى والساحل والمبادرة المتعلقة بسياسات الأراضي، ليست مهمة فحسب ولكنها بالغة الأهمية بالنسبة للأمن الزراعي في القارة الأفريقية، وبالتالي، بالنسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتدعو المجموعة المجتمع الدولي إلى تعزيز الدعم والوفاء بالتزاماته باتخاذ مزيد من الإجراءات في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة الأفريقية. لا يمكن تحقيق ذلك إلا باتباع نهج يحقق منفعة متبادلة من أجل تهيئة مستقبل مشترك يستند إلى الإنسانية المشتركة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولذلك تشعر المجموعة بالقلق الشديد إزاء طرح مشروع القرار، الذي يهدف إلى التقليل بدرجة كبيرة من حالات النزاع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، للتصويت في الجمعية العامة.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكري لممثل نيجيريا على جهوده الجديرة بالثناء بوصفه منسق مجموعة الـ ٧٧ والصين. كما أود أن أتوجه بالشكر لممثل المغرب على دوره في تيسير المشاورات بشأن مشروع القرار، ونشاطه المتميز الذي مكننا من تقديم نص متوازن للنظر فيه من أجل اعتماده. ونعرب عن تقديرنا لجميع الأعضاء على ما بذلوه من جهود ومشاركتهم البناءة في عملية التفاوض. كما تود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تعرب عن تقديرها لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا لما قدمه من دعم أثناء المفاوضات بشأن مشروع القرار هذا. ونتطلع إلى العمل مع جميع الشركاء بثقة متبادلة وحسن نية لتنفيذ النواتج الرئيسية المتوخاة في مشروع القرار هذا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل النمسا ليعرض مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/72/L.70.

السيد شارفات (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لتقديم مشروع تعديل مشروع القرار A/72/L.59/Rev.1 الوارد في الوثيقة A/72/L.70.

يود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الدعوة إلى حذف كلمة ''الزراعة'' الواردة قبل ''قدرة على الصمود'' في الفقرة ١٠ من منطوق مشروع القرار. خلال المفاوضات، أعرب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء عن القلق من أن مشروع القرار ينبغي أن يعالج جميع الأسباب الجذرية للنزاعات، بما في ذلك المخاطر المتصلة بالمناخ. إن التفاعل بين المناخ والأمن ليس مجرد خطر نظري، وعدم بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ يهدد الأرواح وسبل العيش والاقتصادات في جميع أنحاء العالم.

فالفقرة ١٠ على النحو الواردة به في مشروع القرار تركز بشكل ضيق جدا على قدرة القطاع الزراعي على الصمود، وتستبعد التحديات الأخرى المتصلة بتغير المناخ، مثل انعدام الأمن الغذائي أو انعدام الأمن المائي. وعلى الرغم من أهميتها، فهي أيضا غير كافية، والآثار المترتبة على تغير المناخ سيكون لها أثر سلبي على إحرازنا للتقدم صوب تحقيق الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ويجب علينا أن نواصل جهودنا لبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ. وعليه، بعرض هذا التعديل لحذف كلمة ''الزراعة''، ندعو الجمعية العامة إلى أن تأخذ في الاعتبار في هذه الفقرة جميع المخاطر، بما في ذلك المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. أشكر الجمعية على اهتمامها ودعمها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية لعرض مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/72/L.72.

السيدة إكيلز – كوري (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يسع الولايات المتحدة تأييد الإشارة إلى ''بروح من التعاون المفيد للجميع'' وتهيئة ''مستقبل مشترك قائم على إنسانيتنا المشتركة''، على النحو الوارد حاليا في الفقرة ١٧. تمثل هاتان العبارتان محاولة غير مسبوقة وغير ملائمة من دولة عضو وحيدة لإدراج الخطاب السياسي والبرنامج السياسي الداخلي لرئيس الدولة في وثائق سياسات الأمم المتحدة. ولذلك، نقترح التغيير التالي.

في الفقرة ١٧، ينبغي حذف عبارة ''بروح من التعاون المفيد للجميع ولتهيئة مستقبل مشترك قائم على إنسانيتنا المشتركة''. لن يضعف مشروع التعديل هذا بأي حال النص أو يقوضه؛ بل سيحذف هذا الخطاب غير المناسب وغير الضروري الذي لا يخدم إلا تعزيز البرنامج السياسي الداخلي لرئيس دولة معينة على حساب المبادئ المقبولة للأمم المتحدة والهدف المعلن من مشروع القرار. ولذلك، فإننا نحث جميع الدول الأعضاء على تأييد مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/72/L.72.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/72/L.59/Rev.1 ومشروعي التعديلين A/72/L.70 و A/72/L.72.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت قبل التصويت، أودّ أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيدة إكيلز – كوري (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): من المؤسف أنه يتعين علينا أن نأخذ الكلمة مرة أخرى للدعوة إلى إجراء تصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/72/L.59/Rev.1. تؤيد الولايات المتحدة معظم الأفكار الكامنة وراء مشروع القرار فيما يتعلق بأسباب النزاع في أفريقيا. وننضم إلى الآخرين هنا اليوم في الترحيب بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون

الإقليمية في منع نشوب النزاعات وبناء السلام والتنمية، ونحض على مواصلة التعاون الوثيق فيما بين هذه الجهات الفاعلة ومنظومة الأمم المتحدة لتحقيق هذه الأهداف.

وتتشاطر الولايات المتحدة الشواغل المعرب عنها في مشروع القرار بشأن خطر الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا، وتؤيد الدعوة إلى تعزيز دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام. ونشيد أيضا بالمبادرات التي تقودها أفريقيا لتعزيز الإدارة السياسية والاقتصادية والسعي من أجل تهيئة بيئات مواتية للنمو الاقتصادي الشامل للجميع. مع ذلك، وعلى النحو المشار إليه في مشروع التعديل (A/72/L.72)، تعترض الولايات المتحدة على الصيغة الواردة في الفقرة ١٧ التي تدمج عبارات سياسية معينة ترتبط بدولة عضو معينة في مشروع قرار بشأن أسباب النزاع في أفريقيا. هذه الصياغة ذات النزعة الأيديولوجية تتعارض مع الهدف والغرض من مشروع القرار، وإذا اعتمدت بصورة كاملة، من المرجح أن تتسبب في زيادة النزاع بدلا من تقليله. إن نوع التنمية والتعاون السياسي المطروح فيما يسمى بالنموذج المفيد للجميع يتناقض بشكل حاد مع أفضل الممارسات الراسخة في التنمية، ولا سيما في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

لقد أيدت الولايات المتحدة باستمرار الكثير من الأهداف الهامة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، ومؤخراً في الحوار الرفيع المستوى لمفوضية الاتحاد الأفريقي/الولايات المتحدة المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في واشنطن العاصمة، وتشير إلى أن الخطة تشمل أهدافاً من قبيل تحسين إمكانية الحصول على التعليم وجودة التعليم، والاستثمار في الهياكل الأساسية، وحماية البيئة، وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، وغيرها الكثير من المبادرات القيمة التي تشترك فيها البلدان الأفريقية والولايات المتحدة. لا ينبغي التشكيك في التزامنا الذي لا مثيل له بالسلام والازدهار في أفريقيا.

وبالنظر إلى شراكاتنا المكثفة منذ وقت طويل في أفريقيا، فقد أصابنا الإحباط أن المفاوضات بشأن المجالات المثيرة للقلق لم تتمكن من التوصل إلى مشروع نص يمكننا تأييده. وعلى وجه الخصوص، بالإضافة إلى ما أعربنا عنه في السابق من شواغل، فإننا نشعر بالقلق إزاء عبارات الالتزام بخفض الواردات الغذائية التي قد يكون لها أثر سلبي على الأمن الغذائي، ونأمل في عقد المزيد من المناقشات مع الاتحاد الأفريقي بشأن هذه المسألة. ولدينا أيضا شواغل معروفة حيال عناصر معينة في الصياغة بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، والوصول إلى الأسواق، ونقل التكنولوجيا، على النحو الوارد في تعليلنا للتصويت الذي أدلي به عند اعتماد الإعلان الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

وخلال المفاوضات، أعربنا بوضوح عما نرى من مشاكل في هذا النص. وعرضنا تعديلات بناءة بروح من التوافق، لكن لا يمكننا ببساطة الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع قرار يحقق جهود دولة عضو واحدة لإدراج برنامجها السياسي الداخلي غير ذي الصلة وغير المناسب، بصراحة، في مشروع القرار هذا بشأن أسباب النزاع في أفريقيا. ولذلك، ستدعو الولايات المتحدة إلى إجراء تصويت على مشروع القرار وستصوت ضده إذا لم يتغير. لا يمكننا الانضمام إلى توافق الآراء بشأن تأييد هذا المسعى الخبيث للترويج لبرنامج سياسي داخلي لدولة عضو واحدة على حساب الإطار الأساسي لحقوق الإنسان الدولية، وسنواصل استخدام صوتنا والدفاع عن مبادئ السيادة وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة الحقيقية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/72/L.59/Rev.1، المعنون ”تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير

الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها‘‘.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، A/72/L.59/Rev.1، انضمت تركيا أيضا إلى مقدمي مشروع القرار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بموجب المادة ٩٠ من النظام الداخلي، قبل أن نشرع في البت في مشروع القرار A/72/L.59/Rev.1، تبت الجمعية أولا في مشروعي التعديلين الصادرين في الوثيقتين A/72/L.70 و A/72/L.72، الواحد تلو الآخر.

ونبت أولا في مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/72/L.70. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع التعديل A/72/L.70؟

اعتُمد مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/72/L.70.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية بعد ذلك في مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/72/L.72.

طُلب إجراء تصويت مسجل

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، والجبل الأسود، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وصربيا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والأرجنتين، والأردن، وأفغانستان، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وجمهورية إيران الإسلامية، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، ودورة بوليفيا المتعددة القوميات، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتونس، وتونغا، وجامايكا، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسري لانكا، والسلفادور، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، وسيراليون، وشيلي، والصين، وطاجيكستان، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وفانواتو، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفييت نام، وقطر، وكابو فيردي، وكازاخستان، وكمبوديا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكينيا، ولبنان، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وموريشيوس،

وموزامبيق، وميانمار، وميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، وناميبيا، ونيبال، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند، وهندوراس، واليمن.

الممتنعون:

توفالو وغينيا الاستوائية، والنرويج

رُفض التعديل الوارد في الوثيقة A/72/L.72 بحصوله على ٤٧ صوتاً مقابل ١٠٧ أصوات مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نبت الآن في مشروع القرار A/72/L.59/Rev.1.

طُلب إجراء تصويت مسجل

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والأرجنتين، والأردن، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وأندورا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وأوكرانيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبولندا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتوغو، وتوفالو، وتونس، وتونغا، وجامايكا، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجزر مارشال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية التشيكية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ورواندا، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسان مارينو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، وصربيا، والصين، وطاجيكستان، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وفانواتو، وفرنسا، والفلبين، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وفنلندا، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وكابو فيردي، وكازاخستان، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريشيوس، وموزامبيق، وموناكو، وميانمار، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيبال، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليمن، واليونان

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية

اعتمد مشروع القرار A/72/L.59/Rev.1 بصيغته المعدلة، بأغلبية ١٥٨ صوتا مقابل صوت واحد (القرار ٣١١/٧٢).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت بعد التصويت على القرار ٣١١/٧٢، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد شارفاث (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ ويحظى هذا البيان بتأييد البلدان المرشحة للانضمام لعضويته، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

في البداية، أود أن أعرب عن امتنان المجموعة للمغرب، بصفته ميسر عملية المفاوضات بشأن القرار ٣١١/٧٢ عن أسباب الصراعات وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، وامتنانها لمصر، بصفتها رئيسة مجموعة الـ ٧٧، وكذلك للزملاء الذين يمثلون المجموعات، والدول الأعضاء التي شاركت في المشاورات غير الرسمية.

لقد شارك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مشاركة بناءة خلال المفاوضات بشأن هذا النص حتى يعكس القرار بدقة جميع الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك الأخطار المتصلة بتغير المناخ. إن التفاعل بين المناخ والأمن ليس مجرد خطر نظري. وسيهدد الإخفاق في بناء القدرة على التكيف إزاء تغير المناخ أرواح البشر، وسبل كسب العيش، والاقتصادات في جميع أنحاء العالم. وثمة ضرورة أخلاقية لمساعدة أولئك الذين سيكونون أكبر الخاسرين من عواقب تغير المناخ. إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه واضحون بشأن دعمهم لاتفاق باريس، وأهمية العمل المناخي من أجل الأمن والازدهار. وبدون هذه الجهود، فإن آثار الأنماط الجوية القصوى والمتحولة ستقوض سبل العيش، وتزيد من المخاطر التي تواجهها الاستثمارات وتربك التجارة العالمية. وسيضعف ذلك التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة شديدة. إن تلك التحديات تحتاج إلى عمل متضافر. وكل تنمية يجب أن تعمل على بناء القدرة على التكيف في مواجهة تغير المناخ.

ولذلك، نشعر بالارتياح لقبول التعديل الذي أدخلناه على الفقرة ١٠ من منطوق القرار ٣١١/٧٢ لكي توضح بدقة التحديات المتعلقة بالمناخ في أفريقيا، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي والمائي. فتلك هي الأسباب الجذرية للصراع، ويجب أن تعترف بها هذه الهيئة على هذا النحو. وينبغي إن تأخذ الجمعية العامة في الحسبان جميع المخاطر، بما في ذلك المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، ولا سيما إذا أردنا بناء القدرة على التكيف. ونشيد بالأمين العام على جهوده الرامية إلى التصدي لتغير المناخ، ونحن ملتزمون بدعمه. ويشمل ذلك عقد مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي دعا إلى عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، حيث سيكون هناك تركيز خاص على بناء القدرة على التكيف.

إن الاتحاد الأوروبي يشعر بخيبة الأمل لأن القرار يتضمن لغة عفا عليها الزمن في الفقرة ٢١ التمهيدية، التي لا تعكس الدور الهام للجنة بناء السلام في منع نشوب الصراعات. وأكد ذلك قرارا الحفاظ على السلام في عام ٢٠١٦، وهما قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)؛ اللذان وردا في ولاية لجنة بناء السلام؛ كما أكد ذلك الاجتماع الرفيع المستوى بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام المعقود في نيسان/أبريل (انظر A/72/PV.83، والقرارات التي أعقبته) ومن الواضح أن لجنة بناء السلام، في مداولاتها الخاصة ببلدان محددة وحالات إقليمية، هي الهيئة التي تسهم في الحفاظ على السلام. ومن المهم أن تقوم بذلك، بالنظر إلى أنها الهيئة الوحيدة في الأمم المتحدة التي تضم بهذه الطريقة، البلدان المتضررة نفسها والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي من بينها الدول الأعضاء في مجلس الأمن والجهات المانحة الرئيسية، وكذلك المؤسسات المالية الدولية والجهات الأخرى. إن الفقرة بصيغتها هذه لا تحتوي على صيغة حالية متفق عليها ولا تعكس بدقة ولاية لجنة بناء السلام، الأمر الذي لا يمكن تفسيره ويدعو إلى الأسف.

إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يعترضون أيضا على الإشارة إلى التعاون المفيد لجميع الأطراف في القرار. ولا نعتقد أن هذا الشعار سيقربنا من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أو خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. لقد تغير مفهوم التعاون المربح للجميع إلى حد كبير منذ الوقت الذي أدرج في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ ليصبح أداة التعاون الإنمائي التي تدعو إلى أن تكون الأسبقية للمكاسب الاقتصادية المتبادلة على احتياجات التنمية المستدامة في البلدان المستقبلة. ونحن نرفض تلك الفكرة والمفهوم الكامن وراءها.

وأخيراً أود أن أبدى ملاحظة عامة. فعلى الرغم من التحفظات التي لدينا على نص القرار فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على التزام تام بالمشاركة في مناقشات بناءة من أجل المضي قدما في تنفيذ أولويات السلام والأمن الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة التنمية للاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

السيد فارغا (هنغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن هنغاريا ملتزمة بتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن التخفيف من التحديات الناجمة عن تغير المناخ، ودعم التنمية والتركيز على منع نشوب الصراعات أمر لا غنى عنه بدرجة كبيرة في المناطق التي تعاني من الصراعات المتكررة في أفريقيا وفي أماكن أخرى.

ونؤيد النهج الشامل لمعالجة أسباب الصراع الذي يقر بالصلات بين التنمية وتغير المناخ، وسيادة القانون، والسلام والأمن. وبناء على ذلك، فإن هنغاريا صوتت لصالح القرار ٣١١/٧٢.

وتؤيد هنغاريا تعليل التصويت من جانب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، والذي أدلى به ممثل النمسا، فيما يتعلق بالقرار ككل. وفيما يتعلق بالفقرة ٩ من المنطوق، أود أن أسجل في المحضر البيان التالي بصفتنا الوطنية.

إن الأحداث التي وقعت في السنوات الأخيرة تثبت أن الهجرة وما يترتب عليها من آثار تشكل تحديات أمنية خطيرة وتسبب صعوبات كبيرة للبلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد. وينبغي أن ترمي الجهود الدولية إلى وقف تدفق الهجرة بإعطاء الأولوية للاعتبارات الأمنية والحد من المخاطر التي تسبب هذه الظاهرة.

لكل إنسان الحق في العيش بسلام وأمان في موطنه. ومع ذلك، نرى أنه يمكن اعتبار الهجرة حق أساسي من حقوق الإنسان. إن الحكومة الهنغارية لا تدعم أي مسعى يمكن أن يشجع على الهجرة. ولذلك، وبالنظر إلى القرار الذي اتخذته الحكومة الهنغارية في ١٨ تموز/يوليه بالانسحاب من الاتفاق العالمي للهجرة، فإن هنغاريا تفسر الفقرة ٩ من المنطوق بما يتماشى مع موقفها الوطني المنصوص عليه في النقاط الـ ١٢ المتعلقة بالهجرة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت بعد التصويت.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٦٦ من جدول الأعمال ومن البند ٦٦ من جدول الأعمال ككل؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢.